الأمم المتحدة
A/79/442/Add.2
الجمعية العامة
Distr.: General
11 December 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 23 (ب) من جدول الأعمال

الأنشـــطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة ستيفاني **روميرو فيغا** (أوروغواي)

أولا - مقدمة

1 - أجرت اللجنة مناقشـــة عامة بشـــأن البند 23 من جدول الأعمال (انظر A/79/442، الفقرة 2). واتُّخِذ إجراء بشـــأن البند الفرعي (ب) في الجلســـة الثالثة والعشـــرين المعقودة في 25 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2024. ويرد سردٌ لوقائع نظر اللجنة في البند الفرعي في المحضر الموجز ذي الصلة[1].

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/79/L.15 و A/C.2/79/L.15/Rev.1

2 - في الجلسة الحادية والعشرين المعقودة في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، عرض ممثل أوغندا (باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـــ 77 والصين، مع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة دإط-23/10 المؤرخ 10 أيار/مايو 2024 أيضـــا) مشـــروعَ قرار بعنوان "التعاون فيما بين بلدان الجنوب" (A/C.2/79/L.15).

* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في ثلاثة أجزاء، تحت الرموز: A/79/442 و A/79/442/Add.1 و A/79/442/Add.2.

(1) A/C.2/79/SR.23.

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - وفي الجلسة الثالثة والعشرين المعقودة في 25 تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقح بعنوان "التعاون فيما بين بلدان الجنوب" (A/C.2/79/L.15/Rev.1)، طرحه مقدمو مشروع القرار A/C.2/79/L.15.

4 - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/79/L.15/Rev.1، ويرد بيان هذه الآثار في الوثيقة A/C.2/79/L.50.

5 - وفي الجلسة نفسها أيضا، أعلنت أمينة اللجنة أن إسبانيا، وألمانيا، وأيرلندا، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، والدانمرك، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، وهنغاريا، وهولندا (مملكة -)، واليونان قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

6 - وفي الجلسة الثالثة والعشرين أيضًا، انضمت ألبانيا، والجبل الأسود، والسويد، وفنلندا، والنمسا إلى مقدمي مشروع القرار.

7 - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار المعنون "التعاون فيما بين بلدان الجنوب" (A/C.2/79/L.15/Rev.1) (انظر الفقرة 9).

8 - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية ببيان بعد اعتماد القرار.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

9 - توصي اللجنةُ الثانية الجمعيةَ العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

مشروع قرار
التعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها 291/73 المؤرخ 15 نيسان/أبريل 2019، الذي أقرت فيه وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 222/64 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2009، الذي أقرت فيه وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تؤكد من جديد كذلك قرارها 134/33 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1978، الذي أقرت فيه خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[1]،

وإذ تشير إلى قراراتها 270/57 باء المؤرخ 23 حزيران/يونيه 2003، و 212/60 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2005، و 209/62 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2007، و 233/63 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2008، و 1/64 المؤرخ 6 تشرين الأول/أكتوبر 2009، و 219/66 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2011، و 227/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012، و 230/68 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2013، و 239/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014، و 222/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015، و 244/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016، و 237/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، و 249/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018، و 239/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019، و 234/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، و 221/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، و 185/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022، و 167/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

---

(1) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، 30 آب/أغسطس - 12 أيلول/سبتمبر 1978* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك اتفاق باريس[2] وبدء نفاذه بصورة مبكرة، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وإذ تشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[3] التي لم تودع بعدُ صك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ ترحب بانعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في 22 و 23 أيلول/سبتمبر 2024 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، الذي اعتُمِد فيه قرار الجمعية العامة المعنون "ميثاق المستقبل" ومرفقاه،

وإذ تؤكد من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر هام من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية، وأنه ليس بديلا عن التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب بل مكملا له،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثار الجائحة، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تشجع على مواصلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والنهوض بهما فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى التعافي من الآثار الاجتماعية الاقتصادية للجائحة والأزمات المتعددة الأخرى في سياق مساعي تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، وإذ تدعو إلى استمرار الدعم المقدّم من الكيانات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في ذلك الصدد، ولا سيما في مجالات القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، إضافة إلى الحد من أوجه اللامساواة وتعزيز القدرة على الصمود، بما في ذلك من خلال إنشاء مرافق لإنتاج اللقاحات في البلدان النامية وتعزيز النظم الصحية والتنويع الاقتصادي في هذه البلدان،

---

(2) اعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق.

(3) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

وإذ تسلم بالتحديات الخاصة التي تواجه جميع البلدان النامية في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع،

وإذ تسلم أيضا بأن تغير المناخ، والتأثير المستمر لجائحة كوفيد-19 والتوترات والنزاعات الجيوسياسية الجارية هي عوامل تتسبب في نشوء تحديات إضافية فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، والأمن الغذائي، والأمن الطاقي وتكاليف المعيشة، وأن البلدان النامية تتأثر بشكل غير متناسب بهذه التحديات،

وإذ تشدد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يتسمان بالأهمية بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدة التقنية، وتبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بتنميتها المستدامة، وبخاصة في مجالات بناء القدرات الإنتاجية، والبنى التحتية، والطاقة، والعلم والتكنولوجيا، والتجارة، والاستثمار، والتعاون في مجال النقل العابر،

وإذ تؤكد أهمية دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك من خلال بناء القدرات وتعزيز التعلم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات بين البلدان المتوسطة الدخل في جميع المناطق،

وإذ تكرر الدعوة إلى المضي قدماً بوضع خطة استجابة على نطاق المنظومة تهدف إلى تحسين معالجة الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية المستدامة وتيسير التعاون في مجال التنمية المستدامة والدعم المنسق والشامل للبلدان المتوسطة الدخل على أساس التحديات المحددة التي تواجهها واحتياجاتها المتنوعة،

وإذ تؤكد من جديد أهمية اعتماد إطار متجدد للدعم الدولي الموجه لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وتعزيز الشراكات بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركائها في التنمية من أجل كفالة تنفيذ برنامج العمل الجديد لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034،

وإذ تتطلع إلى انعقاد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في إشبيلية، إسبانيا، في عام 2025،

وإذ ترحب بعقد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإذ تحيط علما باعتماد وثيقتها الختامية، عهد بريدجتاون[4]، وإذ تتطلع إلى مواصلة عمل المؤتمر بشأن المسائل المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، والتعاون الإقليمي، بما في ذلك عن طريق تشجيع الحوار بين هياكل التكامل الاقتصادي بغية تعزيز التجارة المتبادلة وتبادل أفضل الممارسات والخبرات سعيا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ ترحب أيضا بالجهود الجارية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال التجارة في إطار النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية بوصفه وسيلة لدعم القدرة على الصمود من الناحية الاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة، وإذ تتطلع إلى مواصلة عمل مؤتمر الأمم المتحدة

(4) TD/541/Add.2.

للتجارة والتنمية لدعم البلدان النامية في تعميق وتوسيع نطاق ترتيبات التكامل التجاري والتكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ ترحب كذلك بوضع إطار مفاهيمي طوعي أولي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو ما يمثل نقلة نوعية في قياس هذا التعاون على أساس آليات تقودها البلدان ويساعد على تسليط الضوء على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق خطة عام 2030، وذلك بإضافة بيانات مملوكة للبلدان لأول مرة عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تقييم إسهامات هذا التعاون في التنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى أن التعاون الثلاثي يكمّل التعاون فيما بين بلدان الجنوب ويضيف قيمة إليه من خلال تمكين البلدان النامية الطالبة من أن تحدد، على نطاق أوسع، مصادر المزيد من الموارد والخبرات والقدرات التي تقرر هي أنها ضرورية من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا، وتمكينها من الحصول عليها،

وإذ تحيط علما بإنشاء مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب نافذةً للتعاون الثلاثي في إطار صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أُعلن عن بدء تشغيلها في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2024 في لشبونة،

وإذ تؤكد من جديد الولاية والدور المركزي المنوطين بمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه مركز التنسيق المعني بتعزيز وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية، على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وإذ تلاحظ مع التقدير الإجراءات التي يتخذها المكتب في سياق تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الذي يعمل كقناة لتيسير إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الاستراتيجيات المؤسسية والأنشطة التنفيذية لكيانات الأمم المتحدة، وإذ تلاحظ أيضا وضع دليل بشأن إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الاستعراضات الوطنية الطوعية، أُعد بالتعاون مع الرئيسين المشاركين لفريق أصدقاء الاستعراضات الوطنية الطوعية، وهما الفلبين والمغرب،

وإذ تكرر تأكيد التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب، وإذ تعيد تأكيد تسليمها بأن كرامة الإنسان أمر أساسي ورغبتها في أن ترى أهداف التنمية المستدامة وغاياتها تتحقق لما فيه منفعة جميع الأمم والشعوب وشرائح المجتمع كافة، وإذ تجدد التزامها بالسعي إلى الوصول أولا إلى من هم أشد بعدا عن الركب،

1 - ***تشير*** إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في بوينس آيرس، في الفترة من 20 إلى 22 آذار/مارس 2019، وإلى وثيقته الختامية[5] وتهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم التنفيذ الكامل للوثيقة الختامية للمؤتمر الرفيع المستوى الثاني؛

2 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب[6]؛

3 - ***تؤكد من جديد دعمها*** للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتشير إلى قراريها 1/21 و 2/21 اللذين اتخذتهما خلال دورتها الحادية والعشرين المعقودة في الفترة من

(5) القرار 291/73، المرفق.

(6) A/79/230.

30 أيار/مايو إلى 2 حزيران/يونيه 2023، وتتطلع إلى عقد الدورة الثانية والعشرين للجنة المقرر تنظيمها في عام 2025؛

4 - ***تشجع*** على مواصلة وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من الآثار الاجتماعية الاقتصادية لهذه الجائحة وغيرها من الأزمات المتعددة في إطار متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030[7] وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، وتدعو إلى مواصلة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذات الصلة تقديم الدعم في هذا الصدد، لا سيما في مجالات من قبيل سبل الحصول، بإنصاف ودون تمييز، على الرعاية والخدمات الصحية والإمدادات والمعدات الطبية المأمونة والجيدة والفعالة والميسورة التكلفة، بما في ذلك وسائل التشخيص والعلاج والأدوية وغيرها من المنتجات الصحية، واللقاحات، وكذلك الرقمنة، والبيئة، وتغير المناخ، والحماية الاجتماعية والقضاء على الفقر، مع ملاحظة أن العالم يحتاج إلى هيكل صحي عالمي أقوى وأكثر تنسيقاً وشمولاً ومرونة للوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها والتعافي منها من أجل وقف التأثير الخطير لتفشي الأمراض في المستقبل؛

5 - ***ترحب*** بدعم الشركاء في التنمية للتعاون الثلاثي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدان الجنوب، وتحث البلدان المتقدمة النمو على مواصلة تقديم المساعدة المالية والعلمية والتكنولوجية إلى البلدان النامية لسد الفجوات الرقمية وتحسين تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030؛

6 - ***تحث*** الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالوصول إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار عن طريق إيجاد أوجه تآزر وتطوير الخبرات وتعزيز الموارد في مختلف المناطق والمؤسسات، وتلاحظ في هذا الصدد مع التقدير عقد مجموعة الـ 77 والصين مؤتمرَ القمة المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في هافانا يومي 15 و 16 أيلول/سبتمبر 2023 في مسعى إلى تعزيز التعاون في هذا المجال بما يعزز استفادة الناس جميعا منه؛

7 - ***تشجع*** الدول الأعضاء، بدعم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، على تيسير استحداث التكنولوجيات الملائمة وإمكانية الوصول إليها، والنهوض بالتحولات الرقمية وتشجيع تبادل الممارسات الابتكارية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بهدف حماية مصالح الأجيال الحالية والمقبلة، وإدماج العلوم والتكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك التكنولوجيات الناشئة، وحوكمة البيانات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والدولية؛

8 - ***تشجع*** الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، حسب الاقتضاء، على إنشاء أو تعزيز آليات منسقة على الصُعد دون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي من أجل الاستفادة من الخبرات والموارد الأخرى التي توفرها الشراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين لدعم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سبيل تحقيق خطة عام 2030، مع الإقرار بأن الحكومات تتحمل الدور الرئيسي في تنسيق وقيادة الجهود الإنمائية؛

(7) القرار 1/70.

9 - ***ترحب*** بانعقاد الاجتماع الوزاري المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي نُظم في عام 2023 خلال الجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، في الدوحة، بشأن تسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتتطلع إلى الاجتماع الوزاري بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي سيُعقد على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية؛

10 - ***تحيط علما*** بمختلف التجارب والنهج الإنمائية ذات الطابع المحلي المتبعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتكرر تأكيد أهمية التعلم وتبادل الممارسات الجيدة، بسبل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون الثلاثي من خلال منصات مثل منصة غالاكسي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة، وغيرها من منابر تبادل المعارف التي تدعمها مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة؛

11 - ***ترحب*** بتنظيم المعرض العالمي الحادي عشر للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في بانكوك في الفترة من 12 إلى 14 أيلول/سبتمبر 2022، وتشجع الدول الأعضاء على استضافة المعارض العالمية للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المستقبل، التي يمكن أن تكون بمثابة منصات مهمة لتبادل المعارف؛

12 - ***تلاحظ مع التقدير*** انعقاد مؤتمر قمة الجنوب الثالث في كمبالا في 21 و 22 كانون الثاني/ يناير 2024؛

13 - ***ترحب*** باعتماد خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية: إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود[8] في المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عُقد في أنتيغوا وبربودا في الفترة من 27 إلى 30 مايو/أيار 2024، وهي خطة العمل التي يُلتزَم فيها بدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك من خلال تسخير التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما يشمل التعاون بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تعبئة الموارد، باعتباره مكمّلا للتعاون بين الشمال والجنوب، من أجل تحقيق خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية بحلول عام 2034؛

14 - ***تتطلع*** إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية باعتباره فرصة للمجتمع الدولي لتوسيع نطاق دعمه للبلدان النامية غير الساحلية في مساعيها الرامية إلى تسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق التنفيذ الكامل لبرنامج العمل الجديد لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034؛

15 - ***تسلم*** بعبء الديون المتزايد الواقع على عاتق البلدان النامية، وتسلم أيضا بدور الأمم المتحدة، ضمن الولايات المنوطة بها، في تيسير عمليات تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب بشأن الديون بغية مساعدة بلدان الجنوب؛

(8) القرار 317/78، المرفق.

16 - ***تسلم أيضا*** بضرورة تحسين سبل توفير وحشد الموارد الكافية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتدعو في هذا السياق جميع البلدان التي توجد في وضع يمكنها من زيادة المساهمات المقدمة دعما لهذا التعاون إلى صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وصندوق بيريز غيريرو الاستئماني من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى القيام بذلك، وفقا لقرار الجمعية العامة 263/57 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2002، وإلى دعم المبادرات الأخرى المتخذة لفائدة جميع البلدان النامية؛

17 - ***تسلط الضوء*** على الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء صندوق بيريز غيريرو الاستئماني من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي حلت في 20 كانون الأول/ديسمبر 2023، وتسلم بفعالية هذا الصندوق الاستئماني في تقديم الدعم الحفاز للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مؤكدة الشراكة الطويلة الأمد بين مجموعة الـ 77 ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

18 - ***تشجع*** كيانات الأمم المتحدة على دعم البلدان النامية في مراعاة منظورات التعاون الإنمائي، بما في ذلك منظورات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في إعداد وعرض تقارير الاستعراض الوطني الطوعي بشأن التنمية المستدامة؛

19 - ***تلاحظ*** أن استراتيجية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نطاق منظومة الأمم المتحدة تنطوي، في سياق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، على إمكانية تعزيز دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتأثيرهما من خلال حفز خبرات مؤسسات الأمم المتحدة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتدعو في هذا الصدد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى الاستمرار في تعميم مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، على المستوى القطري، حسب الاقتضاء، باعتبارهما وسيلة للتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، وتدعو أيضا مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى العمل بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية لتعميم مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك من خلال أطر التعاون الإقليمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

20 - ***تلاحظ مع التقدير*** البلدان التي تزيد من تعاونها مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتدعو المكتب إلى مواصلة تعزيز دعمه لمشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

21 - ***تهيب*** بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، حسب الاقتضاء، في أطرها الاستراتيجية وفي أدوات التخطيط التي تستخدمها، وتحثها على رصد ما يكفي من الموارد المالية المكرّسة لدعم وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتشجع منسّقي الأمم المتحدة المقيمين على مواصلة النهوض بعملية إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل تحقيق نتائج وآثار أكبر على صعيد المنظومة دعماً لتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة؛

22 - ***تهيب أيضا*** بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقدم الدعم إلى الدول الأعضاء في تعزيز إنشاء وتطوير منصات للابتكار وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالتعليم والأساليب التربوية، بما يشمل عدة مجالات منها التعليم التقني والمهني والعالي والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، وأن تسخر التطورات التكنولوجية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

23 - ***تهيب*** بالدول الأعضاء أن تعطي الأولوية لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تستهدف 1,9 بليون شاب، غالبيتهم في البلدان النامية، وأن تزيد من حجم هذه المبادرات من أجل تعزيز مهاراتهم الرقمية وقابليتهم للتوظف وقدرتهم على ريادة الأعمال، وذلك بسبل منها تحفيز حشد التمويل من جميع المصادر، وبدعم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

24 - ***تطلب*** إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تعزيز بناء القدرات وتقديم الدعم إلى البلدان النامية، وتوفير التوجيه التقني، وأدوات جمع البيانات، ونظم الإبلاغ لتطبيق الإطار المفاهيمي الطوعي الأولي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب استناداً إلى آليات تقودها البلدان، وإنشاء منصة لتمكين قيام البلدان بقيادة استحداث المنهجيات وتبادل الخبرات؛

25 - ***توصي*** بأن تدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الجهودَ التي يبذلها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في توعية المكاتب الإحصائية الوطنية ووكالات التعاون وتطوير قدراتها بشأن استخدام الإطار المفاهيمي الطوعي الأولي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتقر بأهمية استكشاف الخيارات الممكنة لقياس التعاون الثلاثي؛

26 - ***تسلم*** بإسهام التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وبالحاجة إلى تكثيفهما وتعزيزهما باعتبارهما وسيلة تكميلية لتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، بما في ذلك في سياق تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما يشمل الفقر المدقع، وتحقيق أهداف شتى منها القضاء على الجوع، والحد من أوجه التفاوت داخل البلدان وفيما بينها، فضلا عن استخدام التكنولوجيات الرقمية ونقلها وبناء قدراتها، وفق شروط متفق عليها، من أجل التعجيل ببلوغ أهداف التنمية المستدامة وسد الفجوات الرقمية؛

27 - ***تسلم أيضا*** بإسهام التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة في سياق التنمية المستدامة، وكذلك في تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما يشمل الفقر المدقع؛

28 - ***تسلم كذلك*** بدور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز القدرة على الاتصال الإلكتروني والتحول الرقمي داخل البلدان النامية وفيما بينها، وتدعو في هذا الصدد مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومنظومة الأمم المتحدة إلى القيام، وفقا لولاية كل منهما، بدعم الجهود الرامية إلى وضع وتنفيذ سياسات لسد الفجوات الرقمية والتعجيل بالتحول الرقمي من أجل تحسين تقديم الخدمات العامة في الجنوب؛

29 - ***تؤكد من جديد*** الالتزام المكرس في صميم خطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب والالتزام باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة والبلدان الأشد ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد بعدا عن الركب؛

30 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثمانين، تقريرا شاملا عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر الرفيع المستوى الثاني؛

31 - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثمانين البند الفرعي المعنون "التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية" في إطار البند المعنون "الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية".